الجلسة الواحدة والثلاثون

- التاريخ : 23 ربيع الثاني 1419 (1998/08/07)
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعة واحدة ابتداء من الساعة الثانية عشرة زوالا إلى الواحدة بعد الزوال.
- جدول الأعمال : تقديم مشروع قانون المالية برسم سنة 1998-1999.

* السيد الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وخاصة المادة 255 منه، يعقد مجلسنا جلسة عمومية خاصة للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم لتقديم مشروع القانون المالي برسم السنة المالية 1999/1998.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، فليتفضل.

* السيد فتح الله ولعلو، وزير الاقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على منطوق الفصل 58 من الدستور أتشرف بتقديم باسم حكومة صاحب الجلالة، لأقدم إلى مجلسكم الموقر مشروع القانون المالي لسنة 1999/1998 كما عدل من طرف مجلس النواب والأمر يتعلق بتعديلات قبلتها الحكومة باعتبارها تنخرط في المنطق الذي تحكم في هذه الميزانية، بل زادت من تكريسه.

هذا المشروع الذي من خلاله شرعت حكومة الإصلاح والتغيير التي عينها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، شرعت من خلاله في رسم اللبنات الأولى للتصريح الحكومي الذي اطلعتم عليه والذي اجتهد في :

1 - ترجمة متطلبات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري.

2 - تحضير بلادنا لمواجهة الخصاص الحاصل في مضمار التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

3 - الارتقاء بالتجربة الديمقراطية بالبلاد إلى درجة أوثق من المشاركة والمساهمة الواعية والتعبئة الرصينة.

4 - تحقيق وثيرة نمو مستمرة ومتسارعة قوامها جهاز إنتاجي يتسم بالمناعة والقدرة التنافسية التي يتطلبها الاندماج في سوق دولي، وفي سياق عولمة متسارعة من جهة أولى وهول الخصاص الحاصل في ميدان التشغيل والعجز الاجتماعي وما لهما من انعكاسات عميقة على نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية.

يتسم مشروع القانون المالي هذا بطابعه الانتقالي كما تعرفون وهي صفة موضوعية نؤكد عليها حتى تكونون على بينة من محتواه، داركون لأبعاده متفهمون لحدوده.

إن إكراهات الوضع الدولي وثقل المديونية وبنية ميزانيتنا والظرفية التي بدأت الحكومة خلالها في ممارسة مهامها ومستلزمات تدبير رواسب الماضي القريب أو البعيد... كلها عوامل أثرت، وستؤثر لا محالة، على محتوى هذا القانون المالي وطبعت من ثم الإجراءات والتدابير والاعتمادات التي عملت الحكومة على إدماجها داخله.

السيد الرئيس،

منذ ما يقرب الآن من شهرين والإعلام الوطني يتتبع مشكورا مقتضيات مشروع الميزانية ومختلف النقاشات التي واكبته منذ ذلك الوقت والرأي العام يواكب النقاش الفني الذي طرح بالمناسبة في بلادنا.

اسمحوا لي في القسم الأول من هذا العرض أن أبرز السمات الأساسية لهذه الميزانية قبل أن أتطرق إلى مضمونها في القسم الثاني.

1 - يتمحور مشروع القانون المالي المقدم أمامكم حول ثلاثة أبعاد مرتبطة بعضها ببعض :

البعد الأول هو البعد التنموي : وهو بعد مواكبة متطلبات النمو الاقتصادي بواسطة آليات ميزانية الدولة، ولذلك فإن مشروع القانون المالي يعمل على الحفاظ على مستوى من الاستثمارات العمومية يساهم بناءاً على الدور الذي ما زال يضطلع به القطاع العام داخل بنية الاقتصاد المغربي في خلق شروط انطلاقة اقتصادية فعلية.

بما أن القطاع العام يحتل دورا مرموقا في الاستثمارات الكلية فعلينا كحكومة أن نسهر على التحكم في تسييره وعقلنة مؤسساته.

وبما أن تطور القطاع الخاص اتسم بسلوك انتظاري وانطبع مجملا بنوع من التذبذب والتردد، فمن المستعجل بعث جو من الثقة الضرورية بين مكوناته وتحفيزه نحو الإقدام على تحريك الدورة الاقتصادية.

ستعرف الاستثمارات المباشرة للدولة تزايدا بنسبة 4,8% مسجلة بذلك مبلغا قدره 17,4 مليار درهم كاعتمادات جديدة ستضاف إلى الاعتمادات المتعهدة برسم الميزانية الفارطة أي 5,2 مليار درهم، والتي تعذر تحرير أدائها في السنة الفارطة، مما سيرفع الحجم الكلي للاستثمارات المباشرة للدولة إلى 22,6 مليار درهم وحجم الاستثمارات المباشرة العمومية إلى أكثر من 27 مليار درهم، إذا ما أضفنا 5 ملايير كتدخلات للجماعات المحلية.

هذا هو الشق الكمي للاستثمار العمومي، وهو مهم طبعا ولكن الأهم في نظر الحكومة التناوب هو الشق الكيفي.

إن هذا الجانب الذي ستوليه الحكومة ما يستحقه من عناية بهدف الحد من الإسراف والتبذير، وتفعيل نمط التدبير العمومي الذي التزم به التصريح الحكومي في تجسيد مبدأ التخليق في مراقبة صرف المال العام، واتخاذ مقاييس موضوعية في انتقاء المشاريع والتتبع للصفقات العمومية، وهو ما اتخذت بشأنه مؤخرا مبادرات قانونية داخل مجلس الحكومة ستصدر بحول الله قريبا، وأعني بذلك مشروع قانون الصفقات العمومية.

إذ أن التحكم في النفقات وترشيدها يمثل أول مورد للخزينة العامة وإذ أن من شأن تحمل كل إدارة وكل جماعة وكل وزارة لمسؤولياتها في الرصد الأمثل لمخصصاتها أن يجعل بلادنا تنجز أكثر وأمتن بتكلفة أقل.

ولتحريك عجلة اقتصادنا من زاوية القطاع الخاص الآن يقترح مستوى القانون المالي عدة إجراءات تصب كلها في محاولة إزالة المعوقات والأسباب التي يعزى لها تذبذب الميل نحو الاستثمار ويتذرع بها سلوك العزوف عن الاستثمار المنتج ويتستر به التهرب من المشاريع المنتجة.

فانطلاقا من التحليل الموضوعي الذي قامت به الحكومة لوضع المقاولة ببلادنا ومن الحوار الجاد الذي أجرته مع بعض الأطراف من مكوناته أو مع بعض هيئاته التمثيلية اتضح أن المعالجة تتطلب :

1 - متابعة السلطة العمومية لعملية تأهيل المقاولة من خلال تمكينها من مراجعة حصيلتها أوبيانها الختامي، مراجعة تؤسس للدخول في عهد جديد للعلاقة بين المقاولة كمؤسسة منتجة والإدارة الجبائية على قاعدة الوضوح والشفافية، وتحضير نفسها لتجد الأجوبة الضرورية للرهانات والتحديات المحيطة بها بالاقتصاد الوطني.

2 - بالإضافة إلى التأهيل المحاسبي ومزاياه، ستسعف المقاولة بتأهيل جبائي تعاقدي يمكنها من الشروع العملي في التكيف مع القوانين والضوابط الجديدة التي تتلخص في مستجدات القانون التجاري والنظام الجديد للشركات وتأسيس المحاكم التجارية...

وكما يعرف السادة المستشارون، فإن المستجدات القانونية تروم من هذا الجانب الحث على مكافحة ظاهرة التملص والغش الضريبيين من خلال التنصيص الصريح على ما يستتبع ذلك في إطار دولة الحق والقانون.

3 - حل مشكل الضرائب المتراكمة والغير المؤداة مع إضافة الطابع الاجتماعي على هذا الإجراء والذي يشمل إعفاء أكثر من 900 ألف من صغار الملزمين على الضرائب السابقة على سنة 1994، إعفاء من الغرامات المترتبة عن التأخير في الأداء بين 1971 و1994 بالنسبة للمستحقات الضريبية وإعفاء كامل لهذه المستحقات التي يكون مبلغها 1000 درهم فما دون ذلك.

4 - التخفيف من مديونية صغار الفلاحين وهو إجراء رابع يهم 230.000 فلاح ودعم الصندوق الوطني للقرض الفلاحي نظرا للمشاكل الخطيرة التي يعيشها، في اتجاه تقويم وضعيته ومساعدته على الإضطلاع بمهامه الكبرى.

5 - إزالة الفوائد والغرامات التي قد يتذرع بها للاستمرار في عدم تصفية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتراكمة منذ 1969، لتمكين هذا الصندوق من إمكانياته إضافية ستسهر الحكومة على أن توظف في مشاريع اجتماعية حقيقية تعود بالنفع على الإجراء.

6 - العمل على التعجيل بتصفية الملف القائم منذ سنوات بين المقاولات المصدرة والإدارة الجمركية عملا بمتطلب خلق جو الطمأنينة بينهم وإعطاء دفعة للاستثمار في مجالات عديدة وعلى رأسها الصناعة الملبسية التي تعد إحدى ركائز صناعتنا التحويلية. وبذلك ستآزر هذه الصناعة المستعملة لليد العاملة، لمواجهة التنافسية المتصاعدة التي يعرفها السوق الدولي والتي تستهدف تعاملنا مع السوق الأوروبية بالأساس.

السيد الرئيس،

إنها إجراءات استثنائية في الميدان الضريبي والجمركي، وأكرر مرة أخرى أن ليس لها من قصد سوى دفع المقاولة المغربية للخروج من الانتظارية وحثها على أن تصبح بالفعل مقاولة مواطنة تأخذ مالها وتعطي ما عليها. تتحمل وظيفتها الاقتصادية على أساس التسلح بمقاومة المنافسة أمام إكراهات الأقلمة والعولمة وتضطلع بوظيفتها الاجتماعية أمام ضخامة البطالة وآفة عطالة الخريجين وتدني القدرة الشرائية وضيق السوق الداخلية. وما لهذا وذلك من انعكاسات مترابطة الحلقات على التوازن الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا العزيز في كليته.

إن الحكومة لم تقدم على هذه الإجراءات لاعتبارات سياسية ضيقة ابتغاء للتقليص من العجز أو اقتناصا لفرصة ستوفر لها إيرادا سهلا تمول به ظرفيا بعض المشاريع أو تجعلها تتفادى مواجهة العجز المالي باللجوء إلى العفو الضريبي التقليدي أو ابتغاء لمرضاة وسط من الأوساط.

إن الحكومة وهي حكومة أناط بها صاحب الجلالة نصره الله مهمة الدخول ببلادنا إلى القرن المطل علينا بما يحمله من تحولات متسارعة وما يعد به من تقلبات لا حصر لها، إن الحكومة تعمل وستعمل بتوجه إرادي وهي مقتنعة كامل الاقتناع بضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات الاجتماعية ككل في جو من التصالح والإصلاح.

وأول ما شرعت فيه وترجمته في هذا القانون المالي هو الوقوف عند متطلبات التقويم العام للسلوكيات والتحفيز البناء والبعيد النظر للتحلي بأخلاقيات دولة الحق والقانون، إدارة ومجتمعا، دوائر الاقتصاد والأعمال، وأطراف الفعل الاجتماعي ككل.

من هذا المنطلق وبواسطة الحوار والإقناع والشفافية تريد الحكومة الوصول إلى إشاعة جو التوافق والثقة المتبادلة والشراكة الفعلية.

البعد الثاني لهذا المشروع هو بعد اجتماعي :

في ترابط مع التوجه التنموي التحديثي لما يتطلبه مناخ التحضير للانطلاقة الاقتصادية، هناك إجراءات تتعلق بمواجهة تحديات التوازن الاجتماعي.

كما تعلمون، السادة المستشارون، وأنتم تمثلون الجماعات المحلية والهيآت المهنية التمثيلية من عرف ونقابات عمالية، تراكمت على بلادنا معضلات علينا كسلطة تنفيذية وكسلطة تشريعية التعاون للشروع في محاربتها ومجابهتها مجابهة صريحة حتى نجعل بلادنا في مأمن من تفاقم أنواع توتر المناخ الاجتماعي، وذلك بضمان أسس التمنيع والانطلاق للاقتصاد من جهة أولى والتزود بآليات معالجة كل مظاهر العجز الاجتماعي من جهة ثانية.

إن مجابهة معضلة الفقر بكل مظاهره في بوادينا كما في مدننا، تستدعي استراتيجية خاصة لتحسين ظروف عيش المواطن المغربي، من خلال تأهيله لينخرط ككائن بشري خلاق أي مساهم في إنتاج الثروة الوطنية، وحاصل على جزء من طيباتها كحق أولي من حقوق المواطنة.

لذلك فإن الحكومة تعتزم عبر عدد من الاجراءات المترابطة الحلقات، والمنسقة من حيث التطبيق العملي والتدريجي، على النهوض بالتنمية الاجتماعية، لا كتدابير إسعاف ومساعدة موسمية، بل كمكافحة منهجية للإملاق والتهميش الاجتماعي في بعده المادي بدءا بالمناطق القروية وحواشي المدن الكبرى.

ولذلك فقد بدأت الحكومة عبر الوزارة المكلفة بالقضايا الاجتماعية في التفكير في الشكل الذي سيأخذه صندوق التنمية الاجتماعية وهو الهيأة التي سيعهد لها بالعمل على المحو التدريجي للخصاصة والفقر الصارخ ومكافحة التهميش الاجتماعي ومن بين أهدافه أذكر على سبيل المثال :

أ - تحسين محيط العيش، بفضل الترقية الاجتماعية التي ستنجم عن تيسير التزود بالماء الصالح للشرب والربط بقنوات التطهير والكهرباء.

ب - ضمان الحد الأدنى من التغطية الاجتماعية في ميدان محو الأمية، والنفاذ إلى التعليم الأساسي والتوفر على الخدمات الصحية الأساسية.

ج - التمكن من الحصول على المشاريع الصغرى وخاصة بالنسبة للنساء.

هكذا فمن خلال إشراك القطاع التعاضدي والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، في إطار من الشفافية والاستقلال الذاتي، وبواسطة الحرص على الضبط والفعالية، سنأخذ، إن شاء الله، باستراتيجية ناجعة ضد الفقر، استراتيجية نابعة من نظرة شمولية، تحارب الفقر انطلاقا من دعم الحركية الاقتصادية. أي دعم الحركية المتجهة نحو خلق مناصب الشغل وذلك بدفع القطاع الخاص للالتزام بواجب المواطنة وتحسين تأطير المقاولة وتأهيلها ودعمها بمناخ قوامه الشفافية وحرتكزة الحوار والتشارك والتعاقد.

إن توفير مناصب شغل حقيقية يأتي على رأس الأولويات. وهذه حقيقة ركز عليها الخطاب الملكي السامي لعيد الشباب، فالجهد الذي ستبذله الحكومة يتطلب بطبيعة الحال بعض الوقت. ولكنه يتطلب بالأساس تغيير النظرة إلى مشكل البطالة، وخاصة مشكل الشباب.

إنها، كما قال صاحب الجلالة، قضية وطنية. تهم كل الفاعلين في الحياة العامة. فالقانون المالي خلق 12.000 منصب شغل بالإضافة إلى 5000 أخرى ستنتج عن التقاعد في بعض القطاعات الحيوية التي أضيف إليها في هذا المشروع قطاع العدل. ومن تم سيكون من اللازم البحث عن طرق أخرى غير نهج التوظيف في الإدارة وفي الإدارة وحدها.

ولذلك اخترنا طريق التكوين الاندماجي الذي صدر بموجبه قانون عدل مقتضيات سابقة، وسيفسح المجال لإدماج الخريجين تدريجيا من خلال مجهودات التكوين وإعادة التكوين التي ستبذلها الدولة ووحدات القطاع الخاص، يدا في يد، في كل مرافق النشاط الاقتصادي حتى نكون في مستوى التعليمات الملكية السامية لإدماج 25.000 كل سنة.

محاربة آفة البطالة، يجب أن ننظر له وأن نعمل من أجله كتجسيد لقيم التضامن وكركيزة للتوازن الاجتماعي. وهذه مناسبة أخرى تغتنمها الحكومة، وهي تقدم القانون المالي، لتوجه نداءا جديدا إلى كل أطراف الفعل الاقتصادي والاجتماعي، حتى تتظافر الجهود في هذا الميدان البالغ الحساسية كما لا يخفى عليكم.

وبنفس العزم يقترح مشروع القانون المالي سن اجراءات وتخصيص اعتمادات لإيلاء عناية فعلية بالعالم القروي وإخراجه من حالات العزلة والتهميش والتردي التي لا يقبلها أي منطق.

ففي مشروع هذا القانون ستتوالى وبسرعة أكبر وبمراقبة أكثر عمليات تحسين المواصلات وتعبيد الطرق اللازمة حسب أولويات مدروسة كما سيوجه العمل الحكومي كذلك إلى محو الفوارق الصارخة في الميادين الحيوية من تعليم أساسي وعلاج ووقاية صحية.

ونفس الاهتمام أعطي لمسألة السكن الاجتماعي التي تعتبر الحكومة أن أول عمل يجب أن تقوم به سينصب على الإعداد لتجاوز المعوقات الكبرى ذات الطابع المسطري والعقاري والإداري والتمويلي لأن الخصاص في هذا الميدان جد كبير.

البعد الاجتماعي، السيد الرئيس، يتجلى كذلك فيما سطره المشروع لأقاليم الشمال العزيزة، وغني عن البيان أن التحرك الحكومي نحو هذه المنطقة يرتكز على تمثله لمسألتها كمسألة حاضر ومستقبل. فلكي نجسد حضورنا ككيان قومي في حوض البحر الأبيض المتوسط، علينا أن نعمل على تحضير مناطق الشمال لهذه المهمة. وتحضيرها يتطلب إدماجها في النسيج الاقتصادي الوطني أولا وقبل كل شيء.

ومجملا يحمل مشروع القانون المالي المعروض عليكم مؤشرات تدل على ضرورة تضافر المجهودات لمواجهة الخصاص الاجتماعي. أقول مؤشرات لأن العجز مهول والإمكانيات متواضعة جدا. لكن الحكومة عازمة على تغليب المنظور التعبوي التشاركي على منظور انتظار وفرة الموارد المالية لمكافحة المظاهر الصارخة للاختلالات الاجتماعية.

البعد الثالث والأخير، هو البعد التوازني، لقد شكلت فرصة تقديم مشروع القانون المالي إحدى لحظات النقاش البناء على أعمدة الصحافة الوطنية وعبر وسائل الإعلام. فالبعض قدم قضية التوازن كقضاء وقدر، والبعض الآخر وظفها ليدعي أن ميزانية 1999/1998 تتسم باستمرارية مع ما سبق من سياسات مالية تقويمية. وهناك طبعا من اعتبر أن احترام التوازنات شيء مقدس أو إجباري. بينما عاب آخرون على القانون المالي المعروض هذا التوجه.

الحكومة تثمن طبعا هذا النقاش وتعتبره أحد مظاهر حيوية الساحة السياسية في بلادنا.

صحيح أننا نعتبر أن تحقيق التوازنات الشمولية مسألة ضرورية، لكن ضروريتها لا ترتبط فقط بمتطلبات تقويم المالية العمومية حسب الضوابط المحاسبية التقنية بل شرط من شروط النمو المستديم ودعامة أولية للانطلاقة الاقتصادية التي ركزنا على استعجاليتها لمواجهة آفة البطالة.

إن التحكم في التوازنات الكبرى يجد تعليله في نظر الحكومة في عدد من المستلزمات :

1 - يخص الأول ضرورة الخروج ببلادنا من حالة اقتصاد الديون. اقتصاد الديون هو الاقتصاد المكبل بثقل المديونية، الرازح في حلقة مفرغة ينقل العبء إلى الأجيال المقبلة ويثقلها دون أن يستجيب لحاجيات اليوم لأنه مغرق بديون البارحة.

2 - يهم المستلزم الثاني العمل على التحكم في استقلالية القرار الاقتصادي والمالي الوطني. بمعنى الابتعاد أكثر ما يمكن عن كل ما من شأنه أن يجعل المؤسسات التمويلية الدولية تتدخل أو توجه المسار الاقتصادي الوطني.

3 - ويتعلق المستلزم الثالث بكيفية تدبير المديونية الخارجية للبلاد، التدبير التقني والتدبير السياسي معا.

فهناك امكانيات ذات طابع تقني للتخفيف من عبء الدين الذي علينا والذي اقترضناه بمعدلات فائدة مرتفعة، خاصة في السبعينات وإلى حد ما الثمانينات.

وهناك الوسائل السياسية من مفاوضات وطرق ديبلوماسية تتجه نحو تحويل الديون إلى استثمارات.

4 - ويذكر الاستثمار الخارجي يتجلى المستلزم الرابع خاصة على شكل آليات استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي يعين الاجتهاد بشأنها، سواء من حيث خلق البنيات الاستقبالية أو على مستوى ضبط توافدها على بلادنا حتى ننتفع منها في واجهة التشغيل أو من زاوية نقل التكنولوجيا.

5 - المستلزمات السابقة تخص الجانب الخارجي. لكن هناك الجانب الداخلي ونعتبره كحكومة مهمة جدا، إنه مستلزم ترشيد النفقات العمومية، إنه بمثابة خزان هائل نظرا لما أشرت إليه من قبل. إن التحكم في وتيرة النفقات العمومية وفي حجمها وفي طرق صرفها، وفي المشاريع التي تخصها، كفيل بأن يجعل بلدنا يترجم التخليق الذي نحن في حاجة إليه.

ومجمل القول إن البعد التوازني ومن خلال المستلزمات الخمسة يترابط مع البعد التنموي ويتغذى من ضرورات مواجهة العجز الاجتماعي.

إن التحكم في التوازنات ليس من قبيل الإجراءات المحاسبية، كما قلت، إن العمل به ينطلق من منطق آخر، منطق خلق علاقة عضوية وطيدة بين بنية الميزانية ومعدل النمو المرتفع الذي نريده لاقتصادنا. ذلك أن البنية الحالية للميزانية، التي تلتهمها نفقات التسيير بـ 53% والمديونية بأكثر من الثلث، لا تترك إلا إمكانيات جد ضعيفة للتجهيز. وهذا ما ستعمل الحكومة مستقبلا إن شاء الله على تغييره، ولذلك سيكون الأفق التوازني مفتوحا على متطلب الحد من المديونية وعلى ضرورة تقليص التسيير.

السيد الرئيس،

أنتقل الآن، إن سمحتم، إلى القسم الثاني المتعلق بعرض مضمون وبنية الميزانية.

2 - بنية الميزانية المعروضة :

يشكل هذا المشروع بداية أولية للتعبير العملي عما تضمنه التصريح الحكومي أمامكم، لكن الرؤيا الكاملة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتوفر للعموم إلا مع المخطط الذي ستشرع الحكومة في إعداده في المستقبل القريب.

من خلال الأبعاد الثلاثة عبرنا عن الانشغالات الرئيسية للقانون المالي، وسيجد السادة المستشارون في المذكرة التقديمية أو في التقرير المرفق بهذا المشروع عددا من البيانات والمعطيات المرقمة اللازمة.

ولن أتعرض هنا إلى كل هذه التفاصيل، سأكتفي فقط بالإشارة إلى ما تضمنته هذه الميزانية بالنسبة للقطاعات المنتجة والقطاعات الاجتماعية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وبالنسبة لهذه الأخيرة سجل مشروع القانون المالي توجها لميزانيات الاستثمار الجماعية نحو وضع البنيات التحتية الهادفة إلى تحسين محيط عيش السكان.

هكذا ستصرف الجماعات المحلية ما يناهز 5 ملايير من الدراهم على توسيع وتقوية شبكة الطرق، والأسواق، والصرف الصحي، والمنشآت الرياضية والثقافية والترفيهية، والمباني العمومية والمناطق الخضراء. وستعمل الحكومة جاهدة من خلال سلطة الوصاية على الجماعات المحلية على ضبط يساير التوجه الجديد القائم على التخليق، وضبط النفقات وعدم تضخيم حجمها وإخضاعها إلى دراسة واثقة للتيقن من قابليتها للإنجاز، ومن استجابتها الفعلية للطلب المحلي.

على أن تمول هذه الاستثمارات بواسطة المداخيل الذاتية للجماعات الحضرية والقروية. وعلى رأسها طبعا حصتها من الضريبة على القيمة المضافة وبواسطة سلفات صندوق التجهيز الجماعي.

كذلك الشأن بالنسبة للجهات الست عشرة، الجهة اليوم في مرحلة تأسيس، في مرحلة انطلاق وقد خولها القانون المنظم صلاحيات واختصاصات مرشحة إن شاء الله إلى التوسع التدريجي.

لذلك، فالاعتمادات التي رصدت لها اعتمادات تأخذ بعين الاعتبار هذا المنطلق فمن جهة أولى الوزارة الوصية على الجماعات أخبرت بأن موضوع المناظرة السادسة يمس موضوعا حيويا هو موضوع اللاتمركز. وستكون مناسبة للتداول والتشاور بشأن تحضير الجهات وتأهيلها لمهامها على أساس نظرة جديدة لدور الإدارة الترابية ودور المؤسسات المنتخبة وللمصالح الخارجية.

فبحكم تداخل وترابط وتكامل نهج التخطيط ومقارباته واستراتيجية إعداد التراب وسياسة اللامركزية، كما جاء في التصريح الحكومي، ستتبين من خلال رسم الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التوجهات التي ستأخذ بها الجهة، علما بأن النهج الجهوي اختيار مركزي، بل يشكل مستوى من المستويات الترابية التي ستعمل الحكومة على تفعيله كأحد أبعاد التوازن في ميدان التدبير الديمقراطي للشأن العام. من زاوية ثانية، الجهة كما تعرفون إرتكازا على المادة 7 من الباب الثاني للقانون المنظم رقم 47-96، مطالبة بإعداد مخططها التنموي الاقتصادي والاجتماعي وفقا للتوجهات والأهداف المعتمدة في المخطط الوطني للتنمية كما أنها مدعوة لإعداد التصميم الجهوي للتهيئة، وفقا للتوجهات والأهداف المعتمدة على المستوى الوطني.

نحن الآن بصدد الشروع في إعدادهما في المستقبل القريب ستبتدئ عملية الإعداد للمخطط الوطني وستكون مناسبة لدعوة الجهات لبلورة مخططها الاقتصادي والاجتماعي، ومن تم سيتم تحديد دور كل جهة في التوزيع المجالي للعمل على المستوى الوطني، سواء فيما يخص التنمية القطاعية أو نشر التجهيزات الأساسية.

كذلك الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني تحضر لرسم معالم التهيئة المجالية حسب المحاور الكبرى وستتضح الرؤيا فيما يخص دور ومكانة كل جهة واختلالاتها ومتطلبات إدماجها والنهوض بها.

وبالنسبة للقطاعات المنتجة فإن استثمارات المؤسسات العمومية في القطاعات الانتاجية بوجه عام تهم قطاعات الطاقة، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والاسكان، والتجهيز الهيدروفلاحي، والماء الصالح للشرب، والفوسفاط ومشتقاته، والطرق السيارة، والنقل الجوي والبحري والسككي.

وسيصل الغلاف المالي المخصص للمؤسسات العمومية كما سبق ذكره 27 مليار درهم. وباستثناء قطاع السكن يرتكز تمويل البرامج في هذه القطاعات بنحو 45% من التمويل الذاتي، و45% بواسطة قروض و10% من اعتمادات ميزانية الدولة. ويرتكز تمويل مشاريع قطاع السكن على التمويل المسبق للمستفيدين والقروض بالأساس.

السيد الرئيس،

إذا ما أخذنا بزاوية برامج العمل القطاعية فإن مشروع ميزانية 1998-1999 يبرز عدة منافذ :

* في المجال الاجتماعي خصصت اعتمادات للتنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني أو ما مجموعه 824 مليون درهم بزيادة قدرها 201 مليون مقارنة مع السنة المنصرمة. ويقترح المشروع تخصيصها إلى تفعيل عملية التكوين الاندماجي ومحاربة الأمية والمساعدة والرعاية الاجتماعية.

وهذا طبعا مبلغ ما زال متواضعا لكنه منطلق يؤشر على بداية التوجه الاجتماعي الذي تريد أن تعتمده الحكومة.

غير أن الجديد هو الاتجاه نحو تفعيل آليات التكوين الاندماجي الذي خصه الخطاب الملكي السامي، بمناسبة عيد الشباب، بالعناية اللازمة، وسنجتهد قريبا كسلطة تنفيذية وكسلطة تشريعية في ربطه بالإجراءات الخاصة بتشجيع المقاولات التي سيخلقها حاملو الشهادات والإجراءات التي سنت برسم القروض الصغرى.

ويجب التركيز هنا على برنامج محاربة الأمية التي سيشرع ارتكازا على إشراك فعاليات المجتمع المدني وإلى الإصلاحات اللازم إدخالها على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتقوية وتفعيل التكوين المهني.

من بين القطاعات الاجتماعية التي ستتولاها الحكومة بما يلزم قطاع التعليم وخلال الأسابيع المنصرمة تبين انطلاق ذلك بغية :

- توسيع قاعدة التمدرس في الوسط القروي وخاصة وسط الفتيات،
- تحسين ولوج التعليم الأساسي ورفع نسب مزاولة نشاط التمدرس،
- تقليص الفوارق الجنسوية في التمدرس والتي تكبل على المدى القصير والمتوسط القدرات الخلاقة للمرأة المغربية،
- تحسين مستوى التعليم ماديا ومعنويا،
- تقوية وسائل تدخل المرفق الحكومي التربوي والتسييري،
- مواصلة إنجاز البنايات حسب الحاجيات الملحة وفي اتجاه تقليص الاختلالات الجهوية والمحلية.

والتعليم العالي كذلك ومن خلاله الوزارة المكلفة به وكتابة الدولة في البحث العلمي سيعرف :

- تعزيزا لطاقته الاستقبالية وتوسيعا لبعض المؤسسات والإقامات أو تجديدها،
- كما أنه سيحظى، بعد التحضير الجاد، بدعم ومراجعة الإصلاحات التي أدخلت عليه هذا بالإضافة إلى دعم البحث العلمي على شكل مخصصات سيجرى التشاور بشأنهما عما قريب.

وفيما يتعلق بالمخصصات الكلية لوزارة الصحة العمومية فإن جزءها الخاص بالتجهيز والذي هو في حقيقة الأمر متواضع يتكامل مع نفقات التسيير، ويرميان معا إلى :

- دعم التوجه نحو تلبية الحاجة الماسة إلى العلاجات الأساسية داخل الأقاليم الأقل حظا،
- وضع برنامج تحسين صحة الأم والطفل،
- انطلاق مشروع إدارة وتمويل الصحة العمومية، وهوبرنامج ينشد تحسين جودة وفعالية العلاجات التي يقدمها الجهاز الاستشفائي العمومي، وإصلاح نمط التمويل المعمول به في القطاع الصحي، والتوجه الفعلي نحو الاستقلالية المالية والتدبيرية على المستوى الجهوي للوحدات الاستشفائية عملا بمبدأ تحسين نوعية العلاج المقدم وبمبدأ محو الفوارق الكبرى.

ويتصدر برنامج محاربة السكن غير اللائق قائمة المشاريع والإجراءات المدرجة ضمن القانون المالي برسم قطاع الإسكان.

وإن لم تبلغ الزيادة في المخصص الميزاني سوى 5,6% لكنها ستكتمل كيفيا وسيتدعم العمل في هذا الباب على أساس اعتماد رؤية جديدة لمحاربة انتشار السكن غير اللائق. نذكر من بينها برنامج مناطق التهيئة التدريجية، وهو برنامج موجه نحو غرض حقيقي، ألا وهو تخفيض ثمن تكلفة القطع الأرضية المجهزة لصالح الأسر ذات الدخل المحدود وضمان تنفيذ التجهيزات في ميدان بنيات الأحياء بثمن محدود ودون تأخر.

في نفس السياق، هناك برنامج تهيئة المناطق الحضرية الذي يرمي إلى التحكم في آليات انتاج السكن الاجتماعي سواء تعلق الأمر بالتحكم في الإجراءات المسطرية أو في قنوات التمويل أو في معايير تحديد فئات الأسر المستفيدة والمنعشين العقاريين المعتمدين.

كل هذا أوذاك إلى جانب تمكين كتابة الدولة في الإسكان من التوفر على نظرة مكتملة لضمان تدخل عمومي رصين، واثق وممتلك لمتطلبات مواجهة الخصاص الحاصل في هذا المجال.

وفي مجال الشبيبة والرياضة يتضمن البرنامج عددا من المشاريع كالمركبات الرياضية والملاعب وتحديث المعدات والأندية النسوية ودور الحضانة ومراكز التخييم في إطار تطوير الشراكة مع الجماعات المحلية، وقد حظي هذا القطاع بزيادة تناهز 10% بالمقارنة مع الميزانية السابقة.

أما قطاع الثقافة فقد حظي، هذه السنة كذلك، بزيادة ملحوظة مع تركيز توجيه إمكانيات أكثر لصالح المشاريع الاستثمارية والأنشطة الثقافية على حساب النفقات العادية للتسيير.

هكذا سيشرع في اهتمام أكثر بترميم المآثر التاريخية وصيانة وتجهيز البنيات التحتية الثقافية والحفاظ على الرصيد المخطوط لخزانة القرويين ومراكش مثلا وإصلاح بعض الخزانات ودعم التدخلات الهيكلية لقطاع الثقافة ككل وعلى رأسها الشروع في برنامج طموح في ميدان المتاحف والمكتبات والخزانات واستثمار التعددية الثقافية وتنظيم قطاعات الانتاج الثقافي.

السيد الرئيس،

يخص المشروع المالي العالم القروي بالاهتمام اللازم ولا تظن الحكومة طبعا أن المخصصات كافية لكن العزم أكيد كما تشير إلى ذلك الأرقام، إلى الاستمرار في معالجة الخصاص المهول في هذا المجال.

وغني عن البيان أن المشاريع الخاصة بالماء الشروب والكهربة القروية وفك العزلة عبر البرنامج الطرقي، ستواصل بإصرار على أن تقوى تدريجيا ويرفع من وتيرة إنجازها على أساس ما سيمكننا منه ترشيد النفقات وأحكام الإنجازات من حيث الالتزام بالمواعيد المضروبة.

فعبر النهج التعاقدي بين الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات القروية سنبدأ تعاملا من نوع جديد مع المناطق القروية حتى تكون التنمية القروية تنمية مندمجة بحق. وحتى يصبح القروي المغربي يحس فعلا أن الخطاب الحكومي ذو وقع عملي وأن المنجزات تشمل فعلها في اتجاه الترقية الاجتماعية للبادية المغربية.

السيد الرئيس،

هناك طبعا برامج وطنية سنت في السنوات الأخيرة لصالح العالم القروي كبرنامج التزويد بالماء الصالح للشرب والبرنامج الطرقي والكهربة القروية.

لكن بحكم الخصاص الكبير المتراكم منذ عقود، اتضح أن المواعيد المضروبة لإنجاز هذه البرامج لا تبعث على الارتياح. وقد عيب الكثير كما تبين ذلك مثلا من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية التي يوجهها السادة النواب والمستشارون باستمرار.

هكذا ظهر أن إيصال الماء وهو مادة حيوية وبالرغم من المجهود الذي بذل لن يشمل سوى 85% من السكان سنة 2003 وإن التحملات الملموسة للدولة وللمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وللجماعات المحلية ما زالت دون ماهو مطلوب باستعجال.

في هذا المضمار فإن البرنامج المعتمد خلال السنة القادمة يهم حوالي ألف تجمع سكني يقطنه 650.000 نسمة.

فعلينا أن نتساءل من جديد حول مسطرة العمل، وأن نجتهد وأن نبتكر طرقا أكثر سرعة وقابلية للإنجاز، طرقا تعي متطلبات التعبئة واشتراك المعنيين بالأمر أولا وقبل كل شيء.

كذلك الشأن بالنسبة لمسألة كهربة العالم القروي.

لقد ضرب موعد 2010 للقيام بربط 80% من الساكنة القروية بالشبكة الكهربائية، وحددت طريقتان لتأمين تزويد الساكنة القروية بالكهرباء، فإما الربط بالشبكة الوطنية للمكتب المعني، وإما استخدام النهج الغير المركز من مولدات كهربائية أو استعمال الطاقة المتجددة، الشمسية أو الريحية.

لكن يظهر أن وتيرة الإنجازات ما تزال تصطدم بمشاكل التمويل وبالمسطرات وببعض المصاعب التقنية وكذلك بأشكال القدرة الشرائية للمستفيدين.

هنا كذلك أذكر تساؤلات السادة البرلمانيين التي يوجهونها إلى الحكومة والتي تعيب على البرنامج بطؤه وتحميله للمستفيدين مساهمات تفوق قدراتهم.

أذكر في هذا الباب أولا بأن معدل الكلفة السنوية لهذا المشروع تقدر بمليار درهم، 35% منها تأتي من الاقتطاع على الاستهلاكات على المستوى الوطني و20% يتحمله المكتب الوطني و20% الجماعات المحلية ويبقى على عاتق المستفيدين 25% فقط، وقد منحت للمستفيدين مهلة سبع سنوات للأداء بمعدل 40 درهما في الشهر.

يتضح إذن أن المعالجة يجب أن تتجه نحو وتيرة الإنجاز، فهي الآن مهمة لكن يجب تسريعها وهذا التسريع بمثابة مهمة مستعجلة للحكومة حتى نضمن التفعيل اللازم للبرنامج الوطني وحتى نؤمن للعالم القروي حقه في الانتفاع من الكهربة وما لإيصالها، كما تعرفون، من انعكاسات إيجابية على مستوى العيش والترقية الاجتماعية.

وقبل الشروع في تقديم الخطوط الكبرى للقطاعات المنتجة أقف عند تهيئة التراب الوطني والتعمير والبيئة وعند ميزانية وزارة التخطيط.

إن عودة هذا التوجه، أي المتعلق بالتخطيط، على شكل وزارة يترجم أهمية التحضير المجالي لمغرب الغد من حث تهيئة التجهيزات وضمان متطلبات النهوض بشبكة التعمير حتى يكون عمران البلاد متجاوبا مع التوازن الترابي بين أطراف وجهات المغرب.

وسيخصص مشروع القانون المالي في هذه المرحلة بالذات اعتمادات متواضعة لقضايا هذا المحور التدبيري الذي ستكتمل النظرة إليه مع المخطط المقبل مرورا بالمناظرة الوطنية التي يتم التحضير لها.

إن الرجوع إلى العمل بالتخطيط يشكل في حد ذاته إحدى عناصر التجديد في العمل الحكومي الحالي، وهو ما استدعى القيام ببحوث إضافية تخص عددا من القطاعات الأساسية، اقتصادية واجتماعية، وذلك لتحضير مرتكزات فكرية ومعرفية وإحصائية واثقة، على المستوى القطاعي والمجالي، ومن حث البعد الوطني أو الجهوي للمخطط المقبل.

هذا بالإضافة إلى متطلبات تحديد معدات الوزارة وامكانياتها المادية والبشرية ليكون المخطط المقبل في مستوى ترجمة استراتيجية إعداد المغرب وتأهيله لخوض مواجهة تحديات القرن المقبل.

في ميدان الفلاحة والغابات، خصصت اعتمادات تبلغ 1,8 مليار درهم برسم ميزانية الاستثمار، وتهم ميادين الري والعناية بمناطق البور والتنمية الفلاحية والقطاع الغابوي.

وهي كذلك تتعلق بتحفيز الاستثمار الخاص، وأظن أن الإطلاع من طرفكم على الوثائق التي أعدتها السلطات الحكومية المكلفة بهذا القطاع ستوفر كل التفاصيل حول مواصلة التدخل الحكومي المكثف والمبرمج في هذا المجال الحيوي بالنسبة لاقتصادنا سواء من زاوية التشغيل أو التصدير أو الغذاء أو الانعكاس على الدورة الاقتصادية.

وفيما يخص الصيد البحري، سيخصص الغلاف المرصود للوزارة المنتدبة عن هذا القطاع إلى حماية الثروات السمكية، وتأمين مستقبل هذه الثروة الوطنية، وتقوية البحث العلمي وأمن الملاحة البحرية، وتقوية المراقبة وانعاش وتأهيل قطاع الصيد، ضمانا لإدماجه أكثر فأكثر في نسيجنا الاقتصادي وعملا بمتطلب الانتفاع منه على مستوى السوق الداخلية، تشغيلا وتغذية.

قطاع الطاقة والمعادن يمكن التطرق له من زاوية الاستثمارات عبر محورين : برنامج الوزارة وبرامج المكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء.

برنامج الوزارة موجه حسب مقتضيات القانون المالي نحو تعبئة مواردنا الطاقوية والتوجه نحو نشر استعمالات الطاقات المتجددة وإلى برامج البحث الجيولوجي والمعدني وتنمية القطاع المعدني ومنح مساعدات لمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية.

أما برنامج المكتب الشريف للفوسفاط فهو منصب على تقوية امكانيات الاستخراج للاستفادة من تزايد وتيرة الطلب والاستغلال الأمثل للوحدات ونهج استراتيجية أكثر جرأة ويقظة نحو مناطق الطلب الدولي، وتحديث الوحدات الصناعية.

بالنسبة لإنتاج الطاقة الذي عرف مؤخرا تغييرا في بنيته من حيث وضع المكتب الوطني للكهرباء ستسجل استثمارات في ميدان الانتاج والتوزيع برسم القانون المالي 1998-1999 تمشيا مع التلبية المواتية للطلب على الكهرباء وتكثيف عملية كهربة العالم القروي، وعلى رأس قائمة المشاريع الكبرى نذكر المركب الهيدرو كهربائي لدشر الواد أيت مسعود والمحطة الكهروريحية للشمال على مقربة من تطوان، وتقوية الشبكة الوطنية للنقل والتوزيع وإيصال الكهرباء إلى أزيد من ألف قرية في ربوع المملكة.

وأخيرا وليس آخراً بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة سيتسم التدخل العمومي باجراءات على شكل دراسات أو الإشراف على إنجاز تعهدات سابقة وبناء وتجهيز مراكز تقنية للبحث وتنظيم المعارض والتنظيم الداخلي.

وفي ميدان الصناعة التقليدية كذلك سيهتم التدخل العمومي بمتطلبات الإشعاع والتسويق ومراكز التكوين، نظرا للأهمية الاجتماعية الاقتصادية لهذا القطاع.

وبالنسبة للقطاع السياحي ينصب العمل المرسوم بموجب القانون المالي نحو الدفاع عن القطاع وتخليق التعامل داخله واسترجاع حصة المغرب من السياحة في تشارك مع الجماعات والمتدخلين الخواص وكذا إنجاز الدراسات المكملة لبلورة استراتيجية وطنية واضحة وناجعة.

وبالنسبة للتجهيز، فإن الميزانية العامة للوزارة بلغت 2,2 مليار درهم إضافة إلى الصندوق الخاص بالطرق 1,2 مليار درهم وأيضا الزيادة في رأسمال الشركة الوطنية للطرق السيارة 200 مليون درهم وكذا الاستثمارات التي ستقوم بها هذه الشركة، وهناك كذلك 525 مليون درهم مخصصة للمكتب الوطني للموانئ وتهم متابعة بناء ميناء الداخلة بالأساس.

السيد الرئيس،

إن الصيغة الأولى للقانون المالي خضعت لتعديلات أمام مجلس النواب الموقر. وقد قبلت الحكومة كل التعديلات التي سايرت الروح العامة التي شكلت منطلقا لنهج الإصلاح والتغيير في الحدود طبعا التي تتوافق مع مقتضيات التوازن الماكرواقتصادي.

وأظن أن السادة المستشارين من خلال متابعاتهم واطلاعاتهم واتصالاتهم، ومن خلال مداولات فرقهم على بينة من نوعية التعديلات المقترحة والتي تم إدماجها، والتي سيتدارسونها في اللجنة المالية المقررة، وفي اللجان القطاعية كذلك.

فهي مجملا تعديلات توضح أو تكمل الإجراءات التي اقترحتها الحكومة لإشاعة التخليق في التعامل داخل دوائر النشاط الاقتصادي، عبر إشاعة جو الثقة والطمأنينة والتحفيز على الاستثمار، والتشجيع نحو التشغيل للرفع من قدرات المقاولة وتأطيرها بما يتطلبه تأهيلها لربح رهان التنافسية.

فهناك تعديلات غنية اكتسبها المشروع الأول، استجابت لها الحكومة، سواء ذات طابع اجتماعي أو ذات طابع اقتصادي، تعديلات ساهمت الفرق النيابية في صياغتها وبلورتها من خلال النقاش داخل اللجنة المالية المختصة بالأساس.

إن الحكومة فخورة كل الفخر بالعناية الملكية السامية التي أولاها صاحب الجلالة أيده الله وأمد في عمره للتوجهات التي أخذت بها.

فالتصريح الحكومي حظي بالتفاتة مولوية فائقة، تستمد منها الحكومة دفعا كبيرا نحو المزيد من الاجتهاد للدخول بالمغرب إلى مصاف الأمم المنخرطة في صنع الحضارة الإنسانية للغد المنظور.

والخطاب الملكي السامي لعيد الشباب السعيد، الذي أوصانا جميعا بجعل معضلة البطالة وآفة عطالة الخريجين أولوية بعد قضيتنا الوطنية، هو كذلك بالنسبة لنا في حكومة الإصلاح والتغيير، دعم نحو العمل على تفعيل مقتضيات مشروع القانون المالي وما صاحبه من قوانين، وما سيعتمده من إجراءات حتى نحقق لبلدنا اقتصادا يكتسب مقومات المناعة والمردودية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى ننهض بتدبير الشأن العام وفق توجه ديمقراطي يعبئ كل القدرات الخلاقة لشعبنا تحت القيادة المحنكة لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

باسمكم جميعا، أشكر السيد وزير الاقتصاد والمالية.

وقبل أن أرفع الجلسة، أذكر المجلس الموقر أن لجنة المالية ستعقد أول اجتماع لها اليوم على الساعة الثالثة بعد الزوال بالقاعة المغربية لدراسة مشروع القانون المالي.

كما أطلب من السادة رؤساء اللجان الدائمة الأخرى دعوة مكاتب لجنهم للاجتماع في أقرب الآجال، من أجل وضع برنامج عملهم بالنسبة للأيام المقبلة، سواء تعلق الأمر بالميزانيات الفرعية التي ستحال عليهم، أو التي أحيلت عليهم، أو ببرمجة مشاريع القوانين أو مقترحات القوانين التي أحيلت عليهم خلال هذه الأيام.

موعدنا غدا، بحول الله في الموعد المحدد أي العاشرة صباحا في نطاق حصة الأسئلة الشفهية.

وأذكر بالمناسبة أن مكتب المجلس قرر بالنسبة لجلسات الأسئلة الشفهية المقبلة، أي انطلاقا من جلسة يوم الثلاثاء 25 غشت الاقتصار على سؤال شفهي واحد لكل فريق، وإضافة سؤال واحد للامنتمين، على أن تنطلق الجلسات في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا وتنتهي في تمام الساعة الواحدة بعد الزوال.

ولكن بالنسبة لجلسة يوم الغد أذكر بأن الموعد هو الموعد المعتاد أي الساعة العاشرة صباحا بحول الله.

شكراً للجميع، ورفعت الجلسة.